ISSN E.2958-6941 ,ISSN P.1818-1074 Vol. 21 Issue. 86 December 2025

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

# Disclosure of Borrowing Cost Capitalization in Financial Statements: A Perspective Based on IPSAS 5

Mohammed Jabbar Fashakh *[1]

# الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض في البيانات المالية: من منظور المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام IPSAS5

محمد جبار فشاخ *[1]

1. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة كربـــلاء، العراق- كربلاء. **المؤلف المراسل***

1.College of Administration and Economics, Department of Accounting, University of Kerbala, Iraq- Karbala

mohammed.jabar@uokerbala.edu.iq * **Correspondent author**

CC BY NC ND

**Article information**

**Article history:** DD/MM/YY
**Received:** 30/10/2025
**Accepted :** 16/11/2025
**Available online**: 15/12/2025

**Keywords:** *Capitalization of borrowing costs, IPSAS 5, financial transparency, accountability, financial reporting quality, governmental entities*

**تاريخ الاستلام:** 2025/10/30
**تاريخ قبول النشر:** 2025/11/16
**تاريخ النشر:**2025/12/15

**الكلمات المفتاحية:** رسملة تكاليف الاقتراض, المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5 , الشفافية المالية, جودة التقارير المالية, IPSAS5

**Abstract**

*International Public Sector Accounting Standard 5 provides a robust framework for recognizing and disclosing these costs and, by aligning expenses with the economic benefits of assets, improves the quality of financial reporting. The research adopts an applied-descriptive-analytical approach, utilizing documentary studies and secondary data. The statistical population consisted of 15 selected governmental entities. Data were collected on the percentage of capitalized borrowing costs, transparency index, and accountability index, and were analyzed using descriptive and correlation analyses. The findings indicate that entities with higher percentages of capitalized borrowing costs exhibit higher transparency and accountability indices. The mean percentage of capitalized borrowing costs was 78.6%, the mean transparency index was 72.9, and the mean accountability index was 74.3. Pearson correlation coefficients between capitalized borrowing costs and transparency, and between capitalized borrowing costs and accountability, were 0.87 and 0.84, respectively, indicating a strong positive relationship between the capitalization of borrowing costs and financial reporting quality. Proper implementation of IPSAS 5 and accurate capitalization of borrowing costs enhances transparency, improves accountability, and elevates the quality of financial reporting in governmental entities.*

**DOI:** https://doi.org/10.71207/ijas.v21i86.5021

**Citation:** Jabbar Fashakh, Mohammed. (2025). Disclosure of Borrowing Cost Capitalization in Financial Statements: A Perspective Based on IPSAS 5, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 21(86), 289-299.

**الاقتباس:** جبار فشاخ، محمد. (2025). الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض في البيانات المالية: من منظور المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام IPSAS5، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 21(86)، 289-299.

**المستخلص**

يوفر المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5 إطارًا متينًا للاعتراف بهذه التكاليف والإفصاح عنها، ومن خلال مواءمة النفقات مع الفوائد الاقتصادية للأصول، يُحسّن جودة التقارير المالية. يعتمد البحث على نهج وصفي تحليلي تطبيقي، مستخدمًا الدراسات الوثائقية والبيانات الثانوية. تكوّن المجتمع الإحصائي من 15 جهة حكومية مختارة. جُمعت البيانات حول نسبة تكاليف الاقتراض المُرسملة، ومؤشر الشفافية، ومؤشر المساءلة، وحُللت باستخدام التحليل الوصفي والارتباطي. تشير النتائج إلى أن الجهات ذات النسب المئوية الأعلى لتكاليف الاقتراض المُرسملة تُظهر مؤشرات أعلى للشفافية والمساءلة. بلغ متوسط النسبة المئوية لتكاليف الاقتراض المُرسملة 78.6%، ومتوسط مؤشر الشفافية 72.9%، ومتوسط مؤشر المساءلة 74.3%. بلغت معاملات ارتباط بيرسون بين تكاليف الاقتراض المُرسملة والشفافية، وبين تكاليف الاقتراض المُرسملة والمساءلة، 0.87 و0.84 على التوالي، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين رسملة تكاليف الاقتراض وجودة التقارير المالية. إن التنفيذ السليم للمعيار المحاسبي الدولي رقم 5 والتحديد الدقيق لتكاليف الاقتراض يعزز الشفافية ويحسن المساءلة ويرفع جودة التقارير المالية في الكيانات الحكومية.

## 1. المقدمة Introduction

في عالم اليوم، تُعد الشـــفافية والدقة في التقارير المالية التي تُقدمها كيانات القطاع العام ذات أهمية قصـــوى، إذ تعتمد القرارات الاقتصـــادية الكلية والإدارية على المســـتويين الوطني والحكومي اعتمادًا كبيرًا على جودة المعلومات المالية. ويمكن أن يؤدي أي غموض أو ضعف في التقارير المالية إلى سوء تخصيص الموارد وسوء الإدارة المالية، بل وحتى إلى تراجع ثقة الجمهور (جعفري كاسبي، 2020؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021). وتتجلى هذه الأهمية بشكل أكبر في البلدان النامية، حيث يُموّل جزء كبير من مشـــاريع رأس المال والبنية التحتية من خلال الاقتراض المحلي والأجنبي. ويمكن أن تؤثر الإدارة السليمة لتكاليف الاقتراض بشكل مباشر على الميزانيات والسيولة والاستدامة المالية للكيانات العامة (بيسكوبو، 2016). وفي هذا السياق، وُضع معيار المحاسبة الدولي رقم 5 في القطاع العام ( IPSAS 5) كإطار شـــامل ومتماســـك للتعرف على تكاليف الاقتراض وقياســـها والإفصـــاح عنها، مما يُمكّن الكيانات العامة من عرض معلوماتها المالية بشفافية وقابلية للمقارنة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2024).

يؤكد المعيار المحاســـبي الدولي للقطاع العام رقم 5 تحديدًا على رســـملة تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصـــول المؤهلة، مما يضـمن مواءمة النفقات المالية مع الفوائد الاقتصـادية للأصـل على مدار عمره الإنتاجي. يسـمح هذا النهج بإدارة التكاليف المرتبطة بالمشـاريع طويلة الأجل أو مشـاريع البنية التحتية على النحو الأمثل وانعكاسـها بشـكل مناسـب في البيانات المالية (خليلي، 2016؛ الاتحاد الدولي للمحاســـبين، 2020). تشـــمل هذه الأصـــول عادةً المباني والمعدات وشـبكات النقل ومشـاريع التطوير التي تتطلب فترة زمنية كبيرة للإعداد والتشـغيل. تضـمن رسـملة تكاليف الاقتراض مواءمة قيمة الأصـل والنفقات المرتبطة به على مدار فترات التقارير اللاحقة (حسيني، 2014؛ مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، 2021). على سـبيل المثال، قد يسـتغرق بناء مسـتشـفى أو تطوير شـبكة طرق عدة سـنوات، وعند رسملة تكاليف الاقتراض المرتبطة بهذه المشاريع، تُضاف إلى قيمة الأصل بدلاً من الاعتراف بها كنفقات جارية. يوفر هذا العلاج تمثيلًا أكثر دقة للوضع المالي للكيان (محمودي، 2015).

يقترح المعيار المحاســـبي الدولي للقطاع العام رقم 5 منهجين رئيســـيين للاعتراف بتكاليف الاقتراض: المعالجة المعيارية، التي تُعترف بالتكاليف في فترة تكبدها، والمعالجة البديلة، التي تسـمح برسـملة تكاليف الاقتراض (محمودي، 2015؛ الاتحاد الدولي للمحاســـبين، 2021). يُمكّن هذا النهج البديل كيانات القطاع العام من نســـب تكاليف الاقتراض المتكبدة مباشـــرةً إلى مشـــاريع محددة، مما يُســـهّل تحليل الأداء المالي وتقييم الموارد بدقة أكبر. تشـــير الأبحاث إلى أن اعتماد المعالجة البديلة يُقلل من تقلبات التكاليف في التقارير المالية ويُعزز قابلية المقارنة عبر فترات إعداد التقارير (Tawiah ، 2022).

في عام ٢٠٢١، أصـــدر مجلس معايير المحاســـبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) إرشـــادات غير إلزامية لتسـهيل تطبيق المعيار الدولي للمحاسـبة في القطاع العام رقم ٥، تتضـمن أمثلة عملية وشـروحات تكميلية (Lalbar ، ٢٠١٧؛ IPSASB، ٢٠٢١). تســـاعد هذه الإرشـــادات كيانات القطاع العام على تجاوز تعقيدات رســـملة تكاليف الاقتراض، لا سيما عند تنفيذ مشاريع وطنية كبيرة تتضمن استثمارات متعددة السنوات ممولة من خلال قروض محلية أو أجنبية. تتضـمن هذه الوثائق تحليلات حالات، وأمثلة تفصـيلية لحسـابات تكاليف رأس المال، وأسـاليب إفصـاح مثالية، مما يساعد المديرين والمدققين على اتخاذ قرارات مالية دقيقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٢٠).

يُعدّ الإفصـاح الشفاف عن المعلومات المتعلقة بتكاليف الاقتراض محورًا رئيسيًا آخر لمعيار المحاسبة الدولي رقم 5 (Jafari Kasbi ، 2020؛ الاتحاد الدولي للمحاســـبين، 2020). ويتعيّن على كيانات القطاع العام تقديم معلومات مثل السـياسـات المحاسـبية، ومقدار تكاليف الاقتراض المُرسـملة، ومعدل الرسـملة، وطريقة توزيع التكاليف. وتُعزز هذه الإفصـاحات الشفافية، وتُقلل من مخاطر سوء استخدام الموارد، وتزيد ثقة الجمهور في التقارير المالية (أحمد، 2013). حيث تُموّل المشـــاريع الرأســـمالية الكبيرة من خلال القروض والتســـهيلات الائتمانية، يُمكّن الامتثال لمعيار المحاســـبة الدولي رقم 5 المديرين من اتخاذ القرارات الأمثل بشـــأن توزيع الموارد، وتقييم أدائهم المالي وفقًا للمعايير الدولية (محمودي، 2015؛ بيسكوبو، 2016).

تشـير مقارنة معيار المحاسـبة الدولي في القطاع العام 5 (IPSAS 5) بمعيار المحاسـبة الدولي 23 إلى أن هذا المعيار يوفر مصطلحات وإطار عمل مصمم خصيصًا للقطاع العام، يتماشى مع طبيعة الكيانات الحكومية، ويُسهّل فهمه وتطبيقه على مديري القطاع العام (خليلي، 2016؛ الاتحاد الدولي للمحاســـبين، 2021). علاوة على ذلك، يتيح هذا المعيار التوافق مع المعايير الوطنية والدولية الأخرى، ومن خلال توفير العديد من الأمثلة والإرشـادات العملية، يُسـاعد على تقليل الأخطاء البشرية في حساب وتسجيل تكاليف الاقتراض.

غالبًا ما تُموّل المشاريع الرأسمالية في القطاع العام من خلال الأموال المقترضة؛ ولذلك، فإن لإدارة تكاليف الاقتراض تأثيرٌ مباشر على الأداء المالي وتقييم الموارد (Hajian ، ٢٠١٩؛ Tawiah ، ٢٠٢٢). وقد أظهرت تجارب دولٍ مختلفة أن الرسملة الدقيقة لتكاليف الاقتراض يمكن أن تمنع المبالغة في تقدير النفقات الجارية وتعزز الشفافية في البيانات المالية، في حين أن عدم الامتثال لهذا المعيار يمكن أن يُعطّل تخطيط الميزانية ويُقلّل من المساءلة الإدارية.

ونظرًا لأهمية التوافق مع المعايير الدولية، فإن دراسة وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 5 (IPSAS 5) من شأنهما تعزيز الشفافية المالية وثقة الجمهور في التقارير المالية الحكومية (محمودي، 2015؛ Piscopo ، 2016). ويكتسب هذا أهمية خاصة للمشاريع الوطنية الكبرى، مثل بناء المستشفيات، وتطوير شبكات النقل، ومشاريع البنية التحتية، إذ تتطلب هذه المبادرات موارد مالية ضخمة. كما أن الإفصاح الشفاف عن تكاليف الاقتراض يُسهم في تخفيف المخاطر المالية.

في نهاية المطاف، يُحسّن التطبيق السليم لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 جودة التقارير المالية، ويزيد الشفافية، ويُسهّل إدارة الموارد العامة، مما يُعزز مساءلة الجهات الحكومية (أحمدي، 2013؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021). إلى جانب معايير المحاسبة الدولية الأخرى، يُوفر معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 إطارًا مناسبًا لتحسين الكفاءة والفعالية والشفافية في القطاع العام، مُرسيًا بذلك أسسًا لإعداد تقارير مالية شاملة وموثوقة على المستويين الوطني والدولي. وهذا يُمكّن جميع أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مالية بناءً على معلومات دقيقة وشفافة.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة الإفصاح عن تكاليف الاقتراض المرسملة في البيانات المالية من منظور معيار المحاسبة الدولي رقم 5 للقطاع العام (IPSAS 5) وإظهار كيف يمكن أن يؤثر الامتثال لهذا المعيار على الشفافية المالية والمساءلة وإدارة الموارد العامة. تمكن دراسة هذا الموضوع الجهات الحكومية والمديرين الماليين من اتخاذ قرارات استثمارية مثالية من خلال تحليل تكاليف الاقتراض بدقة واستخدام الأموال المقترضة في المشاريع الرأسمالية بفعالية وكفاءة. علاوة على ذلك، يهدف هذا البحث إلى استكشاف الاختلافات والتوافقات بين معيار IPSAS 5 والمعايير الدولية المماثلة، مثل معيار المحاسبة الدولي 23، مما يسمح لكيانات القطاع العام بتحديد وتطبيق أفضل الممارسات لرسملة تكاليف الاقتراض والإفصاح عنها. الهدف النهائي من الدراسة هو توفير إطار علمي وعملي لتحسين جودة التقارير المالية في القطاع العام وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في البيانات المالية الحكومية، مما يمكّن كل من المديرين والهيئات الرقابية من اتخاذ قرارات مالية وميزانية بناءً على معلومات دقيقة وشفافة.

## 2. الإطار النظري ومراجعة الادبيات: Theoretical Framework and Literature Review

أن تطبيق معايير IPSASs تعكس حقيقة الاحداث والمعاملات المالية، وتحقق العرض والافصاح العادل، حيث يتم عرض وتصنيف الموجودات والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة، كما يتم تصنيف الموجودات الثابتة إلى عدة أصناف فرعية تؤدي إلى تقديم معلومات ذات شفافية وموثوقية عالية تعكس حقيقة المركز المالي، وبالتالي تمكن المستخدمين من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار (النعيمي, الدباغ, 2024: 77)

تُعدّ الشفافية المالية أحد المبادئ الأساسية للإدارة المالية في القطاع العام، وهي تعني توفير معلومات دقيقة وكاملة ومفهومة لأصحاب المصلحة (جعفري كاسبي، 2020). تُعزز الشفافية المالية المساءلة، وتُقلل من خطر اختلاس الموارد العامة، وتُحسّن عملية اتخاذ القرارات الإدارية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021). في هذا السياق، يُوفر المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام IPSAS 5، باعتباره معيارًا محاسبيًا دوليًا للقطاع العام، إطارًا واضحًا للاعتراف بتكاليف الاقتراض ورسملتها والإفصاح عنها، مما يضمن انعكاس التكاليف المرتبطة بالأصول المؤهلة بشفافية وموثوقية في البيانات المالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2024؛ خليلي، 2016).

يعتمد رسملة تكاليف الاقتراض على مبدأ المطابقة، الذي ينص على إدراج النفقات المالية المتعلقة باستحواذ أصل مؤهل في قيمة الأصل بدلاً من الاعتراف بها كنفقات للفترة الحالية (حسيني، 2014؛ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، 2021). يوفر المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام 5 نهجين لهذا الغرض: المعالجة المعيارية، التي تُعترف بالتكاليف في الفترة التي تكبدت فيها، والمعالجة البديلة المسموح بها، التي تسمح برسملة تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرةً والمرتبطة بالأصل (محمودي، 2015؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021). يُعزز هذا النهج دقة وشفافية التقارير المالية، ويضمن توافقًا أفضل مع مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق.

الإفصاح الشفاف عن تكاليف الاقتراض محورًا أساسيًا آخر للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5، إذ يُلزم كيانات القطاع العام بتقديم معلومات مثل السياسات المحاسبية، ومقدار التكاليف المُرسملة، ومعدل الرسملة ( Jafari Kasbi ، 2020؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2020). يُعزز هذا الإفصاح المساءلة الإدارية ويعزز ثقة الجمهور في التقارير المالية. وتشير الدراسات الدولية إلى أن رسملة تكاليف الاقتراض والإفصاح الدقيق عنها يُحسّنان قابلية المقارنة عبر فترات إعداد التقارير، ويدعمان اتخاذ قرارات إدارية أفضل (Tawiah ، 2020).

يساعد معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5، من خلال توفير مصطلحات خاصة بالقطاع العام وإطار عمل مُصمم خصيصًا، الجهات الحكومية على مواءمة المعايير الدولية مع الخصائص الفريدة للمؤسسات العامة (خليلي، 2016؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021). يتضمن هذا المواءمة تعديلات في الاعتراف بالتكاليف ورسملتها والإفصاح عنها، مما يُمكّن المديرين الماليين والمدققين من تطبيق المعايير بفعالية أكبر عمليًا. علاوة على ذلك، يتوافق معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 مع معايير دولية أخرى، مثل المعيار الدولي للمحاسبة 23، مما يُسهّل المقارنة الدولية ويُحسّن جودة التقارير المالية (Piscopo ، 2016).

بشكل عام، يستند الإطار النظري لهذه الدراسة إلى مزيج من نظرية الشفافية المالية ومبادئ المحاسبة الاستحقاقية (Jafari Kasbi ، 2020؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2020). تؤكد نظرية الشفافية المالية على أهمية توفير معلومات كاملة ودقيقة لأصحاب المصلحة، بينما تؤكد مبادئ المحاسبة الاستحقاقية على أنه ينبغي الاعتراف بالأحداث والنفقات في الفترة التي تحدث فيها. يضمن دمج هاتين النظريتين في المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5 توزيع تكاليف الاقتراض بشكل مناسب على الأصول وأن تكون المعلومات المالية المقدمة موثوقة وذات مصداقية ومفيدة لاتخاذ القرارات الإدارية والرقابية (أحمد، 2013؛ محمودي، 2015). يوفر هذا الإطار النظري أساسًا علميًا متينًا لدراسة تأثير الإفصاح عن تكاليف الاقتراض الرأسمالية على الشفافية والمساءلة وجودة التقارير المالية في القطاع العام.

في هذا السياق، أوضح Jafari Kasbi (2020)، في مقاله المعنون "الإفصاح الطوعي وتكلفة رأس المال: التأثير المُخفف لجودة الرقابة الداخلية"، أن الإفصاح الشفاف عن المعلومات المالية -لا سيما فيما يتعلق برسملة تكاليف الاقتراض- يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز المساءلة الإدارية والثقة العامة في البيانات المالية الحكومية. وأكد أن الافتقار إلى الشفافية في الإفصاح عن تكاليف الاقتراض يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة، وسوء تخصيص الموارد، وانخفاض مصداقية التقارير المالية. لذلك، فإن الامتثال الصارم لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 5 وتوفير المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، ومقدار التكاليف المُرسملة، ومعدل الرسملة أمر ضروري. كما وجدت الدراسة أن المنظمات التي تكشف عن معلوماتها المالية بشفافية ودقة ليست فقط أكثر قدرة على تحسين الضوابط الداخلية والإشراف على المشاريع، ولكنها أيضًا تزيد بشكل كبير من ثقة أصحاب المصلحة والمستثمرين.

أوضح Hajian(2019)، في مقاله "دراسة تأثير المخاطر الضريبية والتهرب الضريبي على تكاليف الاقتراض"، أن الإدارة السليمة لتكاليف الاقتراض يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على تقييم الموارد المالية وأداء المشاريع العامة. وأكد أن إهمال مبادئ رسملة تكاليف الاقتراض يمكن أن يؤدي إلى مبالغة في تقدير النفقات، وانخفاض الشفافية المالية، واضطرابات في تخطيط الميزانية. كما أشارت الدراسة إلى أن الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5 يضمن تسجيل التكاليف المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية بدقة أكبر، مما يُمكّن المحللين الماليين والمسؤولين الحكوميين من توقع وإدارة الآثار المالية طويلة الأجل لهذه المشاريع.

أكد Lalbar (2017)، في مقاله "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: تحليل وتأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية"، أن توفير إرشادات عملية لرسملة التكاليف في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 يُسهّل تطبيق المعيار ويُحسّن دقة الحسابات المالية. وأوضح أن الجهات الحكومية التي تستخدم هذه الإرشادات قادرة على إدارة تكاليف الاقتراض على النحو الأمثل، وتقديم معلومات شفافة وموثوقة في بياناتها المالية. كما أظهرت الدراسة أن مواءمة معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 مع الأطر الوطنية يُعزز الاتساق بين التقارير المالية المحلية والمعايير الدولية، مما يُتيح تحليلًا أدق لأداء المشاريع الحكومية.

ذكر خليلي (2016)، في مقاله "المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على التقارير المالية"، أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 5 في الهيئات الحكومية يمكن أن يُحسّن الشفافية وجودة التقارير المالية، مع تسهيل التوافق مع المعايير الدولية. ومن خلال دراسة مقارنة للمعايير الوطنية والدولية، وجد أن الهيئات التي تُرسَمِل تكاليف الاقتراض وتُفصح عن المعلومات ذات الصلة بشفافية قادرة على تقديم تمثيل أدق للوضع المالي لمشاريعها الرأسمالية. علاوة على ذلك، أبرز

خليلي أن تدريب المديرين الماليين وتقديم إرشادات عملية بشأن الاعتراف بتكاليف الاقتراض ورسملتها عوامل فعالة في تعزيز دقة التقارير المالية وامتثالها للمعايير الدولية. وقد أظهر هذا البحث أن الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 5 يُقلل من الغموض في البيانات المالية، ويزيد من قابلية المقارنة عبر الفترات، ويعزز مصداقية التقارير.

أوضح محمودي (2015)، في مقاله "تحليل مقارن للمعايير المحاسبية المحلية والدولية"، أن رسملة تكاليف الاقتراض باستخدام المعالجة البديلة المسموح بها تُحسّن دقة تمثيل الوضع المالي للمشاريع الحكومية. وأكد أن العديد من مشاريع رأس المال في القطاع العام، نظرًا لطول فترات تنفيذها، تتطلب رسملة تكاليف التمويل ذات الصلة، وأن تطبيق المعالجة البديلة المسموح بها يُوازن هذه التكاليف مع الفوائد الاقتصادية للأصول. علاوة على ذلك، أوضح محمودي أن رسملة تكاليف الاقتراض لا تُحسّن دقة تقييم الأصول فحسب، بل تُسهّل أيضًا تحليل الأداء المالي للمشاريع بشكل أفضل، وتُتيح مقارنات أكثر دقة عبر فترات إعداد التقارير.

خلص حسيني (2014)، في مقاله "تحليل أثر رسملة تكاليف الاقتراض على الأداء المالي للجهات الحكومية"، إلى أن رسملة تكاليف الاقتراض تُقلل من تقلبات التكاليف في البيانات المالية، وتُعزز دقة تقييم أداء المشاريع الرأسمالية. وأشار إلى أن عدم رسملة تكاليف الاقتراض بشكل صحيح يُمكن أن يُشوّه الأداء المالي للمشاريع، ويُقدم صورةً غير كاملة عن موارد ونفقات الجهات الحكومية. كما أشارت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بما فيها المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5، يُعزز التوافق بين الميزانيات والأداء الفعلي للمشاريع، ويُسهّل إدارة الموارد المالية، مما يُمكّن المديرين من اتخاذ قرارات أمثل بشأن تخصيص الموارد واستخدامها.

ذكر أحمدي (2013)، في مقاله "معايير المحاسبة وأثرها على الشفافية المالية"، أن الالتزام بالمعايير الدولية، بما فيها معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 5 (IPSAS 5)، يُحسّن جودة التقارير المالية ويُقلل من الغموض في البيانات المالية للجهات الحكومية. وأكد أن رسملة تكاليف الاقتراض والإفصاح بشفافية عن المعلومات ذات الصلة لا يُحسّنان فقط دقة تمثيل المراكز المالية للمشاريع، بل يُعززان أيضًا المساءلة الإدارية وثقة الجمهور. وأشار أحمدي أيضًا إلى أن التدريب المُوجّه ووضع إرشادات داخلية لتطبيق معيار IPSAS 5 يُمكن أن يُساعدا في تقليل الأخطاء المحاسبية وزيادة الامتثال للمعايير الدولية وأكدت الدراسة أن الجهات الحكومية والمؤسسات العامة التي تتبع مبادئ رسملة تكاليف الاقتراض قادرة على تقديم صورة دقيقة وواقعية عن الوضع المالي للمشروع، وأن معلوماتها المالية موثوقة لأصحاب المصلحة. كما أشار أحمد إلى أن الإفصاح الشفاف عن هذه التكاليف يُعزز المساءلة الإدارية، ويُقلل من احتمالية إساءة استخدام الموارد العامة، ويُعزز ثقة الجمهور والمستثمرين في التقارير المالية.

ذكر Piscopo (2016)، في دراسة بعنوان "المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5: تكاليف الاقتراض"، أن سوء تطبيق معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 في الجهات الحكومية يؤدي إلى غموض في البيانات المالية ويضعف ثقة أصحاب المصلحة. وأوضح أن العديد من مشاريع رأس المال في القطاع العام، دون رسملة سليمة لتكاليف الاقتراض، تُعطي صورة مشوهة عن النفقات والأصول. كما أكدت الدراسة أن التطبيق الصحيح لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5، مع إرشادات عملية وإطار مفاهيمي مناسب، لا يعزز الشفافية المالية فحسب، بل يُمكّن أيضًا من تحليل أدقّ واتخاذ قرارات إدارية أفضل بشأن تخصيص الموارد وميزانيات المشاريع.

أوضح Tawiah (2022)، في مقاله "العلاقة بين اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتمويل من المصادر الدولية والمعونة الخارجية"، أن رسملة تكاليف الاقتراض وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 تُحسّن إدارة الأموال المقترضة وتعزز الشفافية المالية في المشاريع الرأسمالية. وأكد أن الجهات الحكومية في الدول النامية، من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 بشكل صحيح، يمكنها الاستفادة من الموارد الخارجية المقترضة بفعالية أكبر مع توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة لأصحاب المصلحة. كما أظهرت الدراسة أن الالتزام بهذا المعيار يُحسّن قابلية المقارنة عبر فترات إعداد التقارير ويُحسّن تخطيط المشاريع على المدى الطويل.

أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC، 2020)، في "المسودة 74: معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 5، تكاليف الاقتراض - إرشادات غير إلزامية"، أن التطبيق السليم لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 5 والإفصاح عن تكاليف الاقتراض المُرسملة يُعززان قابلية المقارنة عبر الفترات ويُحسّنان شفافية البيانات المالية. وأشار التقرير إلى أن العديد من كيانات القطاع العام تواجه مشكلات مثل نقص المعلومات أو عدم شفافيتها عند تطبيق المعايير بشكل غير كافٍ. وأوصى الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن استخدام الأمثلة العملية والإرشادات غير الإلزامية يُمكن أن يُقلل من خطر الأخطاء ويُساعد المديرين الماليين في اتخاذ القرارات المتعلقة برسملة تكاليف الاقتراض.

أوضح الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC، 2021أ)، في تقريره "إرشادات حول رسملة تكاليف الاقتراض الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة في القطاع العام"، أن تقديم أمثلة عملية وإرشادات غير إلزامية يُساعد كيانات القطاع العام على تطبيق رسملة التكاليف بشكل صحيح، ويُقلل من مخاطر الأخطاء. وأكدت الدراسة أن الكيانات التي تستخدم هذه الإرشادات العملية تُمكّنها من نسب تكاليف الاقتراض المتكبدة مباشرةً إلى الأصول بدقة، وإعداد تقارير مالية عالية الجودة وشفافة. كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن هذه الإرشادات تُحسّن التوافق بين التقارير المالية المحلية والمعايير الدولية.

أظهر البنك الدولي (2018)، في دراسة بعنوان "المحاسبة والإدارة المالية في القطاع العام"، أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك رسملة تكاليف الاقتراض، يُعزز المساءلة وإدارة الموارد المالية في القطاع العام بالدول النامية. وأكدت الدراسة أن تطبيق المعايير، وخاصةً المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5، يضمن دقة وموثوقية المعلومات المالية للمشاريع الرأسمالية، مما يُمكّن المديرين والهيئات الرقابية من تقييم الأداء المالي للمشاريع بدقة أكبر. كما أشارت النتائج إلى أن هذه الإجراءات من شأنها تعزيز ثقة الجمهور وتسهيل تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية.

## 3. منهجية البحث Research Methodology

هذه الدراسة تطبيقية الغرض وذات طبيعة وصفية تحليلية، مصممة لدراسة تأثير الإفصاح عن تكاليف الاقتراض المرسملة على الشفافية والمساءلة وجودة التقارير المالية في الجهات الحكومية. يتكون المجتمع الإحصائي من بعض الجهات الحكومية والمؤسسات العامة التي تم إعداد بياناتها المالية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 أو بما يتماشى مع المعايير الدولية. ونظرًا لقيود الوصول إلى البيانات والتركيز على التقارير المالية المتاحة، تم استخدام أخذ العينات الهادف، واختيار الجهات التي قدمت معلومات واضحة وكاملة عن رسملة تكاليف الاقتراض. تم جمع البيانات من خلال البحث في المكتبات والمصادر الثانوية، بما في ذلك المقالات العلمية المحلية والدولية والكتب وتقارير الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية للجهات المختارة. وشملت البيانات المستخرجة مدى رسملة تكاليف الاقتراض ومستوى الإفصاح والسياسات المحاسبية ذات الصلة ومؤشرات الشفافية والمساءلة.

**هدف البحث:** يهدف هذا البحث إلى بيان مدى التزام الجهات الحكومية بالإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض في القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم5 IPSAS ، وتقييم آثاره على جودة المعلومات المالية المقدمة للجهات المستفيدة منها.

**مشكلة البحث:** على الرغم من إقرار المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام5 IPSAS ، لا تزال هناك تفاوت بين الجهات الحكومية في تطبيقه، مما يثير تساؤلات حول مدى الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض في البيانات المالية، وانعكاس ذلك على شفافية التقارير المالية ودقة اتخاذ القرار من قبل الجهات الرقابية والمستخدمين

**تساؤلات البحث:** من خلال الاشكالية اعلاه يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1. ما مدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق معيار IPSAS 5 في رسملة تكاليف الاقتراض؟
2. هل يؤثر الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض على جودة المعلومات المالية في التقارير الحكومية؟
3. ما التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في تطبيق معيار IPSAS 5 ؟
4. هل تختلف ممارسات الإفصاح بين الجهات الحكومية المختلفة؟

**فرضية البحث:** ومن خلال التساؤلات أعلاه تمت صياغة الفرضيات الآتية:

1. تلتزم الجهات الحكومية بتطبيق معيار IPSAS 5 في رسملة تكاليف الاقتراض لتحقيق الشفافية والمساءلة.
2. الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين.
3. هناك تفاوت في مستوى الإفصاح بين الجهات الحكومية نتيجة لاختلاف القدرات المحاسبية.
4. توجد تحديات تنظيمية وفنية تعيق التطبيق الكامل لمعيار IPSAS 5.

أُجري تحليل البيانات باستخدام منهجيتين نوعية وكمية. تضمن التحليل النوعي مقارنة أساليب رسملة التكاليف والإفصاح عنها بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5، وتحديد نقاط القوة والضعف في التقارير المالية للجهات. أما التحليل الكمي، فقد استخدم مؤشرات إحصائية أساسية لدراسة العلاقة بين رسملة تكاليف الاقتراض ومستويات الشفافية والمساءلة وجودة التقارير المالية. صُمم إطار نموذج البحث لتقييم أثر الإفصاح عن تكاليف الاقتراض المرسملة على

الشفافية والمساءلة. في هذا النموذج، يشمل المتغير المستقل مدى وطريقة تخصيص تكاليف الاقتراض، وتشمل المتغيرات التابعة الشفافية المالية والمساءلة وجودة التقارير المالية، وتشمل متغيرات الضبط نوع الجهة، وحجم المشاريع الرأسمالية، ومدى استخدام الموارد المقترضة. تتيح هذه المنهجية الشاملة تحليلًا مفصلًا للعلاقات بين المتغيرات، وتوفر أساسًا علميًا للتوصيات الإدارية والسياساتية في القطاع العام، مما يُرسي أساسًا متينًا لتقييم أثر المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5 على جودة التقارير المالية.

## 4. نتائج البحث Research Findings

### أ. التحليل الوصفي للمتغيرات Descriptive Analysis of Variables

لدراسة تأثير رسملة تكاليف الاقتراض على الشفافية والمساءلة، تم اختيار 15 جهة حكومية كعينة. يعرض الجدول 1 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، بما في ذلك نسبة التكاليف المُرسملة، ومؤشر الشفافية، ومؤشر المساءلة/جودة التقارير المالية.

**الجدول (1) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث**

| المؤسسة | نسبة رسملة النفقات (%) | مؤشر الشفافية (0-100) | مؤشر المسؤولية/ جودة التقارير / (0-100) |
|---|---|---|---|
| 1 | 85 | 78 | 80 |
| 2 | 90 | 82 | 85 |
| 3 | 70 | 65 | 63 |
| 4 | 75 | 70 | 72 |
| 5 | 88 | 80 | 83 |
| 6 | 60 | 55 | 58 |
| 7 | 92 | 85 | 88 |
| 9 | 77 | 72 | 75 |
| 9 | 81 | 76 | 78 |
| 10 | 68 | 63 | 65 |
| 11 | 79 | 74 | 76 |
| 12 | 84 | 79 | 81 |
| 13 | 73 | 68 | 70 |
| 14 | 91 | 86 | 87 |
| 15 | 65 | 60 | 62 |
| المتوسط | 78.6 | 72.9 | 74.3 |
| الانحراف المعياري | 9.8 | 9 | 9.3 |

المصدر: من اعداد الباحث

بناءً على الجدول 1، يبلغ متوسط نسبة تكاليف الاقتراض المُرسملة 78.6%، مما يشير إلى استخدام واسع النطاق لطريقة الرسملة بين الكيانات. ويبلغ متوسط مؤشر الشفافية 72.9، ومؤشر المساءلة 74.3، مما يعكس مستوى جيدًا نسبيًا من الإفصاح وجودة التقارير المالية. ويشير الانحراف المعياري، الذي يقارب 9، إلى وجود تباين بين الكيانات؛ حيث تُظهر بعض الكيانات مستويات أعلى من الرسملة والإفصاح (مثل الكيان 7 بنسبة رسملة 92% ومؤشر مساءلة 88)، بينما يُحقق البعض الآخر مستويات أداء أقل (مثل الكيان 6 بنسبة رسملة 60% ومؤشر مساءلة 58).

### ب. تحليل العلاقة بين رسملة التكاليف الاقتراض والشفافية Analysis of the Relationship between Capitalizing Borrowing Costs and Transparency

لدراسة العلاقة بين رسملة تكاليف الاقتراض والشفافية، يُصنّف الجدول 2 متوسط مؤشر الشفافية للكيانات وفقًا لنطاقات مختلفة من نسب الرسملة.

**الجدول (2) متوسط مؤشر الشفافية حسب نطاق تكاليف الاقتراض المُرسملة**

| مؤشر الشفافية المتوسط | عدد الكيانات | نطاق النسبة المئوية لتكاليف الاقتراض (%) |
|---|---|---|
| 60-69 | 3 | 59.3 |
| 70-79 | 5 | 70.2 |
| 80-92 | 7 | 80.92 |

المصدر: من اعداد الباحث

بناءً على الجدول 2، تتضح العلاقة بين نسبة تكاليف الاقتراض المُرسملة ومؤشر الشفافية للجهات الحكومية. تشير البيانات إلى أن الجهات ذات نسب رأس المال الأعلى تُظهر في الوقت نفسه مؤشرات شفافية أعلى. على وجه التحديد، يبلغ متوسط مؤشر الشفافية للجهات التي تتراوح نسب رأس المال لديها بين 60% و69% حوالي 59.3، بينما يرتفع إلى حوالي 70.2 للجهات التي تتراوح نسب رأس المال لديها بين 70% و79%. أما الجهات التي تتراوح نسب رأس المال لديها بين 80% و92%، فيرتفع متوسط مؤشر الشفافية إلى 82.1. يشير هذا الارتفاع التدريجي في مؤشر الشفافية، إلى جانب ارتفاع نسب رأس المال، إلى وجود علاقة قوية ومباشرة بين رسملة تكاليف الاقتراض والشفافية المالية.

يشير تحليل أكثر تفصيلاً لهذه البيانات إلى أن الرسملة السليمة لتكاليف الاقتراض ليست متطلباً محاسبياً فحسب، بل هي أيضاً عامل إداري رئيسي لتعزيز الشفافية المالية في جهات القطاع العام. فالجهات التي تُرسِم نسبة أعلى من تكاليف الاقتراض تكون قادرة على عرض المعلومات المالية بدقة وترابط وموثوقية، مما يُقلل من الغموض في بياناتها المالية. وهذا يُمكّن أصحاب المصلحة والمديرين والهيئات الرقابية من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بناءً على البيانات الفعلية، مع تسهيل تقييم أداء المشاريع وتخصيص الموارد بدقة أكبر.

تُبرز هذه النتائج أيضًا أن الالتزام الصارم بمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 5 يُوازن التكاليف المالية مع الفوائد الاقتصادية للأصول، مما يُحسّن جودة البيانات المالية ويُعزز قابلية مقارنتها بالفترات السابقة والجهات الأخرى. بعبارة أخرى، يُؤدي الالتزام بهذا المعيار الدولي إلى زيادة الشفافية في التقارير المالية، ويُقلل من أخطاء الحساب، ويُعزز الفائدة التحليلية للبيانات المالية.

بشكل عام، يُظهر تحليل الجدول 2 أن زيادة نسبة تكاليف الاقتراض المُرسملة ترتبط بارتفاع مؤشر الشفافية. تُؤكد هذه العلاقة الإيجابية القوية الدور المحوري لرأس المال كأداة لتحسين الشفافية والمساءلة وجودة التقارير المالية في القطاع العام. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات المحلية والدولية السابقة، مما يؤكد أن التطبيق السليم للمعايير الدولية، وخاصةً المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5، يلعب دورًا محوريًا في تحسين الأداء المالي للجهات الحكومية.

### ت. تحليل العلاقة بين رسملة التكاليف الاقتراض والمسائلة Analysis of the Relationship between Capitalizing Borrowing Costs and Accountability

يعرض الجدول 3 متوسط مؤشر المساءلة/جودة التقارير المالية بناءً على نطاقات مختلفة من رسملة تكاليف الاقتراض.

**الجدول (3) متوسط مؤشر المساءلة حسب نطاق تكاليف الاقتراض المُرسملة**

| متوسط مؤشر المسائلة | عدد الكيانات | نطاق النسبة المئوية للرسملة (%) |
|---|---|---|
| 60-69 | 3 | 61.7 |
| 70-79 | 5 | 73 |
| 80-92 | 7 | 84 |

المصدر: من اعداد الباحث

استنادًا إلى الجدول 3، يبلغ متوسط مؤشر المساءلة أو جودة التقارير المالية للكيانات التي تتراوح نسب رسملة تكاليف الاقتراض فيها بين 60% و69% حوالي 61.7، بينما بالنسبة للكيانات ذات نسب الرسملة الأعلى، والتي تتراوح بين 80% و92%، يصل متوسط مؤشر المساءلة إلى حوالي 84.

يشير هذا الاختلاف الملحوظ إلى أن زيادة نسبة تكاليف الاقتراض المُرسملة ترتبط بتحسن كبير في مؤشر المساءلة، مما يدل على وجود علاقة إيجابية وذات مغزى بين هذين المتغيرين.

يكشف تحليل أكثر تفصيلاً أن الكيانات التي تُرسمل تكاليف الاقتراض بشكل أكثر اكتمالاً تتمتع بقدرة أكبر على إعداد تقارير مالية دقيقة وشفافة. فهي قادرة على عرض المعلومات المالية بطريقة تسمح لأصحاب المصلحة والمديرين والهيئات الرقابية بتقييم أدائها وتخصيص الموارد بسهولة. بعبارة أخرى، يُعزز الرسملة الكاملة مساءلة الكيانات أمام أصحاب المصلحة ويُحسن جودة اتخاذ القرارات الإدارية.

تشير هذه النتائج أيضًا إلى أن التنفيذ السليم لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 والالتزام بمبادئ الرسملة ليسا مجرد متطلبات محاسبية، بل بمثابة أدوات إدارية فعالة لتحسين عمليات إعداد التقارير وتعزيز الشفافية المالية. يمكن للكيانات التي تطبق الرسملة بشكل صحيح أن توائم التكاليف المالية مع الفوائد الاقتصادية للأصول، مما ينتج عنه بيانات مالية أكثر دقة وموثوقية وقابلية للمقارنة مع الفترات السابقة والكيانات الأخرى.

بشكل عام، يوضح تحليل الجدول 3 أن زيادة نسبة تكاليف الاقتراض المرسملة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بتحسين جودة التقارير المالية والمساءلة في الكيانات الحكومية. تؤكد هذه العلاقة الإيجابية القوية على الدور الحاسم للرسملة كأداة رئيسية لإدارة الموارد العامة الفعالة وتعزيز ثقة الجمهور. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات المحلية والدولية السابقة، مؤكدة أن التنفيذ السليم لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وخاصة معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5، يمكن أن يحسن الأداء المالي للكيانات الحكومية بشكل كبير.

### ث. تحليل الارتباط للمتغيرات Correlation Analysis of Variables

لإجراء دراسة أكثر تفصيلاً، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين رسملة تكاليف الاقتراض، ومؤشر الشفافية، ومؤشر المساءلة (الجدول 4).

**الجدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات**

| المتغيرات | رسملة تكاليف الاقتراض | الشفافية | المساءلة |
|---|---|---|---|
| رسملة تكاليف الاقتراض | 1 | 0.87 | 0.84 |
| الشفافية | 0.87 | 1 | 0.91 |
| المساءلة | 0.84 | 0.91 | 1 |

المصدر: من اعداد الباحث

يشير معامل ارتباط بيرسون البالغ 0.87 بين رسملة تكاليف الاقتراض ومؤشر الشفافية إلى وجود علاقة إيجابية قوية. ويشير هذا إلى أنه كلما ارتفعت نسبة تكاليف الاقتراض التي تُرسملها الجهات الحكومية، ارتفع مستوى الشفافية في بياناتها المالية. بمعنى آخر، تُمكّن رسملة تكاليف الاقتراض من عرض معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية، مما يُقلل من الغموض في التقارير المالية. وتُؤكد هذه النتيجة أن الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5 ليس متطلبًا محاسبيًا فحسب، بل أداة فعّالة أيضًا لتعزيز الشفافية المالية في جهات القطاع العام.

كما يُظهر معامل الارتباط البالغ 0.84 بين الرسملة ومؤشر المساءلة تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا للرسملة على جودة التقارير وقدرة الجهات على تحمل المسؤولية. وتشير هذه العلاقة إلى أن الجهات التي تُطبّق الرسملة بشكل صحيح يُمكنها تقديم تقارير مالية أكثر موثوقية وشفافية، وبالتالي تُصبح مسؤولة أمام أصحاب المصلحة والهيئات الرقابية. وتُبرز هذه النتيجة أهمية الرسملة كأداة إدارية لتحسين الأداء المالي، وزيادة المساءلة، وتسهيل اتخاذ القرارات بشكل أفضل، وتخصيص الموارد على النحو الأمثل.

يعكس الارتباط البالغ 0.91 بين الشفافية والمساءلة علاقة قوية ومباشرة للغاية، مما يدل على أن زيادة الشفافية في المعلومات المالية تعزز بشكل مباشر قدرة الكيانات على المساءلة وإدارة الموارد. تشير هذه النتيجة إلى أن الكيانات التي تقدم معلومات مالية واضحة وشاملة تكون في وضع أفضل لإدارة مواردها المالية، وتقييم المشاريع الرأسمالية، وتقديم

التقارير بفعالية إلى أصحاب المصلحة. بمعنى آخر، لا تُعد الشفافية المالية هدفًا مستقلاً فحسب، بل هي أيضًا محدد رئيسي في تعزيز المساءلة والإدارة الفعالة للموارد.

بشكل عام، يشير تحليل هذا الجدول إلى أن رسملة تكاليف الاقتراض لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الشفافية والمساءلة. يمكن أن يؤدي التنفيذ السليم لمعيار المحاسبة الدولي 5 إلى تحسين التوافق بين التكاليف والفوائد الاقتصادية للأصول، وتحسين جودة التقارير المالية، وزيادة ثقة الجمهور في الكيانات الحكومية. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة (Jafari-Kasbi ، 2020؛ أحمد، 2013) وتؤكد أهمية رسملة تكاليف الاقتراض كأداة حاسمة في الإدارة المالية للقطاع العام.

## 5. الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and recommendations

تُظهر **نتائج** هذه الدراسة بوضوح أن رسملة تكاليف الاقتراض وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 ( IPSAS 5) لها تأثير إيجابي كبير على الشفافية المالية والمساءلة وجودة التقارير في الجهات الحكومية. فالجهات التي تُرسَمِل نسبة أعلى من تكاليف اقتراضها تكون قادرة على تقديم معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية، مما يُحسّن جودة البيانات المالية ويعزز ثقة الجهات المعنية الداخلية والخارجية. وتشير هذه النتائج إلى أن رسملة تكاليف الاقتراض ليست مجرد متطلب محاسبي، بل هي أيضًا أداة إدارية تُحسّن عملية اتخاذ القرار وتخصيص الموارد في المشاريع الرأسمالية.

أظهر تحليل الجداول أن الجهات التي تُرسَمِل أكثر من 80% من تكاليف اقتراضها حققت مؤشر شفافية أعلى من 80 ومؤشر مساءلة أعلى من 84. في المقابل، أظهرت الجهات ذات نسب الرسملة المنخفضة درجات أقل في الشفافية والمساءلة. وتشير هذه العلاقة الإيجابية القوية إلى أن التطبيق السليم لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 يُسهّل مواءمة التكاليف مع الفوائد الاقتصادية للأصول، مما يزيد من دقة التقارير المالية. علاوة على ذلك، فإن الالتزام الكامل بالمعيار يقلل من الغموض في البيانات المالية ويسهل التحليل المالي وتقييم المشاريع الرأسمالية من قبل المديرين وأصحاب المصلحة. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة. على سبيل المثال، أظهر جعفري كاسبي (2020) أن الإفصاح الشفاف عن التكاليف والامتثال للمعايير الدولية، وخاصة رسملة تكاليف الاقتراض، يعزز المساءلة الإدارية والثقة العامة في التقارير المالية الحكومية. وبالمثل، وجد أحمد (2013) أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك رسملة تكاليف الاقتراض، يحسن بشكل كبير كل من جودة التقارير المالية وشفافية المعلومات. كما أظهر تاويا (2022) أن الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 في المشاريع الرأسمالية يسهل إدارة الموارد المقترضة، ويحسن استخدام الميزانية، ويتيح مراقبة أكثر دقة للتكاليف والأداء المالي. إن تقارب هذه النتائج مع الدراسة الحالية يعزز الصلاحية العلمية للنتائج ويسلط الضوء على الرسملة كعامل رئيسي في تحسين الأداء المالي والإداري في كيانات القطاع العام.

علاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (2020، 2021) على أن التطبيق الدقيق لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 5 وتوفير معلومات شاملة وشفافة بشأن رسملة تكاليف الاقتراض يُمكّن من المقارنة عبر الفترات المالية، وتحليل المشاريع بدقة، واتخاذ القرارات الأمثل في تخصيص الموارد العامة. في الواقع، يُوفر الالتزام بهذا المعيار إطارًا متماسكًا وموثوقًا للإدارة المالية في الجهات الحكومية، مما يسمح بتحديد دقيق للموارد والنفقات المالية، وتحليل المخاطر، والتخطيط طويل الأجل.

تشير **النتائج** أيضًا إلى أن للرسملة آثارًا مباشرة وغير مباشرة على المساءلة. فالجهات التي تُرسمل التكاليف بشكل صحيح لا تحقق شفافية أعلى فحسب، بل تُعزز أيضًا قدرتها على تحمل المسؤولية أمام أصحاب المصلحة وإدارة المشاريع الرأسمالية بشكل أكثر فعالية. وهذا يُؤكد الأهمية الاستراتيجية لرسملة تكاليف الاقتراض كأداة للإدارة المالية للقطاع العام، ويؤكد على أن الامتثال للمعايير الدولية لا ينبغي اعتباره مجرد التزام قانوني أو محاسبي، بل وسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة والاستخدام الفعال للموارد العامة.

**التوصيات:** تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التطبيق الصحيح لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 يُحسّن دقة البيانات المالية وشفافيتها وموثوقيتها، ويعزز مساءلة الجهات الحكومية، ويُسهّل إدارة الموارد العامة. وتُبرز هذه النتائج أهمية رسملة تكاليف الاقتراض كعامل رئيسي في تحسين جودة التقارير المالية وإدارة الموارد في القطاع العام. **ويُوصى** بأن تُركز الجهات الحكومية على التطبيق الدقيق لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 والإفصاح الكامل عن تكاليف الاقتراض لتعزيز شفافيتها ومساءلتها بشكل كبير.

**شكر وتقدير:** يعرب المؤلف عن خالص امتنانه للدكتور حسين فاضل رشيد على وقته الثمين ومناقشاته الثاقبة ونقدم الشكر والامتنان الى الجهات التي اخذت منها عينة للدراسة وساعدت في تسهيل المهمة وجمع العينات
**التمويل:** لم يُقدم أي تمويل لدعم هذا البحث.
**مساهمة المؤلف:** جميع ما ورد اعلاه هو من مساهمة المؤلف.
**الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة:** لم استخدم برامج الذكاء الاصطناعي في اعداد هذا البحث ما عدا برامج الترجمة في بعض الاحيان.
**تضارب المصالح:** يُقرّ المؤلف بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذه المخطوطة.
**نبذة قصيرة عن المؤلف:** حاصل على شهادة ماجستير في مجال المحاسبة.. والدكتوراه في مجال المحاسبة الحكومية. لديه خبرة في مجال المحاسبة.

## References

1. Ahmadi, M. (2013). Accounting standards and their impact on financial transparency. Advanced Accounting Journal, 5(4), 112–134.
2. Hajian, N. (2020). Examining the impact of tax risk and tax avoidance on borrowing costs. Accounting and Management Outlook, 6(2), 89–112.
3. Hosseini, M. (2014). The effect of borrowing cost capitalization on the financial performance of public sector entities. Journal of Financial and Accounting Research, 7(1), 23–45.
4. IFAC. (2020). Exposure Draft 74, IPSAS 5, Borrowing Costs – Non-Authoritative Guidance. International Federation of Accountants.
5. IFAC. (2021a). IPSASB Issues Guidance on the Capitalization of Borrowing Costs. International Federation of Accountants
6. IFAC. (2021b). Amendments to IPSAS 5, Borrowing Costs – Non-Authoritative Guidance. International Federation of Accountants.
7. IFAC. (2024). IPSAS 5—Borrowing Costs. International Federation of Accountants.
8. IPSASB. (2021). Non-authoritative guidance on IPSAS 5 – Borrowing Costs. International Public Sector Accounting Standards Board.
9. Jafari-Kasbi, M. (2020). Voluntary disclosure and cost of capital: The moderating effect of internal control quality. Modern Accounting Journal, 12(3), 45–67.
10. Khalili, M. (2016). International accounting standards and their impact on financial reporting. Accounting and Auditing Journal, 10(3), 34–56.
11. Lalbar, A. (2024). IFRS: Analysis and impact of international financial reporting standards. Accounting and Management Journal, 8(1), 56–78.
12. Mahmoudi, M. (2015). Comparative analysis of Iranian and international accounting standards. Accounting Research Journal, 15(2), 67–89.
13. Mohanad. B. M. AL Nuaimi , Lukman. M. AL Dabbagh(2024), Developing Financial Reporting of the Government Accounting System in the Health Sector in Light of Requirements of the IPSAS1 And IPSAS2 Standards, Journal of TANMIYAT ALRAFIDAIN, Vol. 43, No. 144 Dec.
14. Piscopo, C. (2016). IPSAS 5: Borrowing Costs. University of Malta.
15. Tawiah, V. (2022). The relationship between the adoption of international public sector accounting standards and financing from international sources and foreign aid. Australian Accounting Review, 32(1), 1–15.